

قفو الأثر في صفوة علوم الأثر

5 - فمقدم على ما كان على شرط البخاري .

6- - وهو مقدم على ما كان على شرط مسلم .

7 - - وهو مقدم على ما ليس على شرطهما اجتماعا ولا انفرادا .

ونعني بشرطهما اجتماعا أن يكون رواية الحديث رواية كتابيهما ما باقي شروط الصحيح على الصحيح .

لكن ما كان على شرطهما وليس له عله فهو فوق ما انفرد به البخاري وكذا مسلم في صحيحه على المختار .

وذهب قاضي القضاة إلى أن ما كان على شرطهما فهو دونه أو مثله .

قال وإنما قلت أو مثله لما عند مسلم جهة ترجيح أيضا من حيث أنه في الكتاب

المذكور فتعادلا